مشـــروع نظـــام

براءات الاختراع ونماذج المنفعة

الأثـــر التشريعـــي

الهيئـة السعودية للملكيـة الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

@SAIPKSA | SAIPGOV.SA | 920021421

المحتويات

01 التمهيد

02 السنـد النظـامي.

03 أهداف مقترح مشروع النظام.

04 الأسباب الداعية إلى إعداد المقترح.

05 الفئة المستهدفة من مشروع النظام.

06 التجـــارب الدوليـة.

07 أبرز نتائج دراسة التجارب الدولية.

08 الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة

09 الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة.

10 هيكل مشروع النظام

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

1

التمهيد

تمهيـد

أُعدت هذه الوثيقة وفقًا للضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها (المحدّثة)، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 30/11/1438هـ، وتعديلاتها.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

2

السند النظامي

السند النظامي لاختصاص الهيئة

تأتي مبادرة الهيئة السعودية للملكية الفكرية بتعديل نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ 29/5/1425هـ، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم 536 وتاريخ 19/10/1439هـ، استناداً إلى الاختصاص المنوط بها بموجب تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (496) وتاريخ 1439/9/14هـ، والذي قضى في مادته (الثالثة) بأن للهيئة تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة ودعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، ولها في سبيل تحقيق أهدافها اقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتسجيل حقوق الملكية الفكرية، ومنحها وثائق الحماية وإنفاذها، ومتابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة على انضمام المملكة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية.

1

تقييم الوضع الراهن

تحليل الوضع الراهن، ومراجعة أحكام النظام الحالي، والأحكام الواردة في الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، ومراجعة وتحليل مرئيات وملحوظات أصحاب المصلحة من القطاعين الحكومي والخاص.

2

دراسة الممارسات الدولية

دراسة الممارسات الدولية، لتحديد المناهج المتبعة في الدول محل الدراسة، لمعالجة جوانب التطوير والقصور في الوضع الراهن.

3

التحليل والتوصيات

تحليل الممارسات المتبعة في الدول محل الدراسة المقارنة، ومقارنتها بالممارسات المتبعة في المملكة، للوصول إلى توصيات تلائم البيئة النظامية في المملكة بما يتفق مع الممارسات الدولية.

4

صياغة السياسات

حصر وتحديد السياسات العامة لاقتراح مشروع النظام.

5

صياغة إطار ومشروع النظام

تم ابتداءً صياغة إطار وأحكام مشروع النظام، مع الأخذ بالاعتبار كافة نتائج المراحل السابقة من المشروع.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

3

أهداف مقترح مشروع النظام

أهداف مقترح مشروع النظام

تهدف الهيئة من اقتراح مشروع نظام براءات الاختراع ونماذج المنفعة

تعزيز دور براءات الاختراع في دعم اقتصاد المعرفة واستحداث مجال جديد لإيجاد الخيار المناسب للمخترعين وأصحاب الحقوق، وتعزيز التنافسية.

الاستفادة من الممارسات الدولية التي سبق أن عملت في حماية الملكية الفكرية عبر نماذج المنفعة والوصول للنطاق العالمي وأفضل الممارسات العالمية باستحداث أحكام خاصة بنماذج المنفعة، لعكس الطبيعة العالمية لحقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية.

تلبي أحكام نماذج المنفعة المستحدثة احتياجات المخترعين على نطاق واسع خاصةً المخترعين في الصناعات التي تكون فيها دورة حياة التقنية لا تتجاوز عشر سنوات

تحسين المسار التقني؛ عبر تشجيع الصناعات الوطنية وذلك بتسهيل عملية تسجيلها ومنحها وثائق الحماية لغرض الاستغلال التجاري والصناعي لها.

دعم حاضنات التقنية ورفع كفاءتها لتصبح أكثر مرونة وسلاسة من خلال التعاون مع مكاتب براءات الاختراع خارج المملكة العربية السعودية.

تشجيع الابتكار المحلي في الصناعات المحلية وجذب المبتكرين الأجانب

أهداف مقترح مشروع النظام

تهدف الهيئة من اقتراح مشروع نظام براءات الاختراع ونماذج المنفعة

تبسيط الإجراءات؛ من خلال صياغة الأحكام ذات العلاقة بنماذج المنفعة لتكون أكثر عملية، وتتواءم مع الجوانب الأخرى للأنظمة المتصلة بأنظمة بالملكية الفكرية

المرونة في الفحص وسرعة الإجراء؛ حيث أن طلبات نماذج المنفعة تفحص فنيا بناءً على عناصر الجدة والتحسين التقني والتطبيق الصناعي، ولا يُتطلب تقييم الخطوة الابتكارية بمفهومها الوارد على براءات الاختراع، علاوة على ذلك شكلت إجراءات المنح السريعة جانباً رئيساً في أحكام هذا المشروع.

هندسة التكاليف المالية وجعلها مرنة قابلة للتغير مع الظروف، وتوائم التطورات والتحولات الاقتصادية في المملكة.

4

الأسباب الداعية إلى إعداد المقترح

1.1 الأسباب الداعية إلى إعداد المقترح

1

صدر نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكـــــــــاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، بالمرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ 29/5/1425هـ ، وعدل بعد إنشاء الهيئة بقرار مجلس الوزراء رقـــم 536 وتاريخ 16/10/1439 هـ، ومنذ صـــدوره انضمت المملكـــة للعديد من المعـــــاهـدات والاتفاقيات الدولية التي تعطي الدول ميزات ومرونات، ويمكن أن تستفيد منهـــا في أنظمتهـــــا المحليـــة ما يستدعي تحديث النظام عقب مرور مدة ثمانية عشرة سنة على صدوره.

2

دمجت أحكام براءات الاختراع وأحكام التصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة وأحكام براءة الأصناف النباتية وأحكام شهادة النماذج الصناعية في نظام واحد مع اختلاف طبيعة كل مجال واختلاف المخاطبين به واختلاف إجراءات التعامل مع الطلبات الداخلية وكان الدمج متوافقاً مع المرحلة السابقة وهي مرحلة تأسيس مفاهيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة وبعد النضج المعرفي في الملكية الفكرية وإنشاء هيئة مستقلة، وتطور أنظمة الدول وتحديثها أصبح لزاما أن تفصل بأنظمة ولوائح مستقلة لكل مجال للعمل على مرحلة تنميتها وتعزيز دور الملكية الفكرية في الاقتصاد الوطني.

3

استحداث أحكام جديدة متعلقة بنماذج المنفعة إذ يوجد لدى بعض الدول حماية للاختراعات المصغرة والتي تعرف بنماذج او ابتكارات المنفعة، وتعد أقل شروطا من براءات الاختراع من جهة آلية منح الحماية، حيث يشترط لمنح براءات الاختراع استيفاء شرط "الجدة"، لكن استيفاء شرط "الخطوة الابتكارية" أو شرط "عدم البداهة" ليس صارما بل ليس لازما أحيانا، وعلى أرض الواقع، تتطلب حماية نماذج المنفعة في الغالب للابتكارات ذات الطابع التزايدي وقد لا تصل إلى درجة استيفاء معايير الأهلية للحماية بموجب البراءة، كما أن إجراءات التسجيل لها في بعض الدول أسرع من البراءة.

1.2 الأسباب الداعية إلى إعداد المقترح

نظرا للتطور المتتالي وتسارع وتيرة الإنتاج الفكري في المملكة العربية السعودية والذي أثمر الحاجة لتعزيز وسائل الحماية لجميع مجالات الملكية الفكرية ومن ضمنها براءات الاختراع ونماذج المنفعة، أتت مبادرة الهيئة في إعداد المقترح للمبررات والأسباب الآتية

1

تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 خاصة فيما يتصل بمستهدفات تسهيل ممارسة الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم الصناعات الوطنية.

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

2

دعم الابتكار الذي يؤدي في المدى الطويل إلى مزيد من التقدم من خلال دعم البحوث الاقتصادية والعلمية والنظرية والتجريبية، وتحفيز انتشار الصناعة التقنية والإلكترونية وزيادة عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة.

3

حماية التقنيات الناشئة، من خلال وضع أحكام خاصة لتلبية احتياجات المخترعين على جميع النطاقات وجميع المجالات، وكذلك المخترعين في الصناعات التي تكون فيها دورات الحياة التقنية أقصر من عشر سنوات.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

5

الفئة المستهدفة من مشروع النظام

الفئات المستهدفة من مشروع النظام

الأشخـــــاص الطبيعيين والمعنـــــويـــــن مـــن المـــواطنيـــن والمقيمين داخل المملكة، والأطراف في الاتفاقيات الدوليـــة.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تأتي بتحسينات وتكيفات طفيفة للمنتجـــــات الموجودة. وتستعمل نماذج المنفعة أساسا في الابتكارات الميكانيكية.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

6

التجارب الدولية

الدول محل الممارسة

الإطار العام للممارسات الدولية

الصين الشعبية

يهدف القانون في جمهورية الصين الشعبية إلى توفير الحماية القانونية لحقوق ومصالح الحاصلين على براءات الاختراع، ودعم الاختراعات، وتحفيز التقديم على طلبات براءات الاختراع، وتحسين القدرات الابتكارية، وتعزيز التقدم العلمي والتقني وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشمل القانون الصيني كل من (براءات الاختراع ونماذج المنفعة و التصاميم الصناعية) في قانون واحد، ووضع تعريفاً لنماذج المنفعة، وذلك بأنها الحلول التقنية الجديدة المقترحة لشكل وهيكل منتج، أو مزيج منه، مناسبة للاستخدام العملي. وذكر المتطلبات والشروط والأحكام الخاصة الواجب توافرها لتسجيل نموذج المنفعة وآلية استحقاق الحماية لها.

كوريا الجنوبية

يهدف قانون نماذج المنفعة في جمهورية كوريا الجنوبية إلى تشجيع تطوير التقنية عن طريق حماية وتشجيع التصميم العملي وتشجيع استخدامه، والمساهمة في التنمية الصناعية، ويتم المنح من خلال مكتب الملكية الفكرية الكوري، وذكر النظام إجراءات التسجيل، والرسوم المقررة لها والمتطلبات اللازمة لإتمام عملية التسجيل، وآلية استحقاق الحماية ومدتها وغيرها من الأحكام ذات الصلة

اليابان

يهدف القانون في جمهورية اليابان لتعزيز حماية براءات الاختراع ونماذج المنفعة للمساهمة في تطوير الصناعات، وتسجيل الطلبات لدى مكتب براءات الاختراع التابع لوزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة، ونص القانون على جميع الأحكام ذات الصلة بها كالشروط الواجب توفرها في المنتج، والغرامات المفروضة عند الانتهاك أو الاعتداء على المنتج المحمي وغيرها من الأحكام ذات الصلة.

الإطار العام للممارسات الدولية

استراليا

تعرف نماذج المنفعة في استراليا بـ (بالبراءة المصغرة) وقد وجدت منذُ عام 2001 وتختلف عن براءة الاختراع من حيث أن فترة الحماية في دولة أستراليا للبراءة المصغرة ثمان سنوات إضافة إلى معيار الابتكار في نماذج المنفعة أقل من براءة الاختراع من جهة شرط الخطوة الابتكارية وهي أحد الأسس التي يقوم عليها منح براءة الاختراع، كما أن شروط المنح أقل صرامة في نماذج المنفعة ويمكن منحها بسرعة فقط بعد مراجعة الإجراءات الشكلية، ولا تخضع لأي شكل من أشكال المعارضة لما قبل المنح، ولا يلزم لنموذج المنفعة أن يخضع للفحص الموضوعي. وتمنح نماذج المنفعة طبقاً للقانون الأسترالي للاختراعات التي لا تفي بالحد الأدنى للابتكار المطلوب لبراءة الاختراع.

المانيا الاتحادية

تحمي جمهورية المانيا الاتحادية براءات الاختراع بقانون مستقل هو قانون براءات الاختراع Patent Act ويهدف إلى منح براءات الاختراع في جميع مجالات التقنية، وكان أول إصدار له في عام 1980 وآخر تعديل له في 2017 ويعتبر قانونا مستقلا، ومنفصلا عن قوانين الملكية الفكرية الأخرى بما فيها نماذج المنفعة ويعد هو الأساس إذ تُحيل إليه تلك القوانين بعض الأحكام؛ ويقع ضمن نطاق "القانون التجاري والاقتصادي" ويتولى مكتب البراءات الألماني، تطبيق القانون؛ وصدر قانون نموذج المنفعة في عام 1936 ، ويشترط لنموذج المنفعة أن يكون جديداً، ويستند إلى خطوة ابتكارية وقابل للتطبيق الصناعي، مع مراعاة عدم الأخذ بشكل جدي في الخطوة الابتكارية كما في براءات الاختراع. ويمكن أن يكون نموذج المنفعة قابلا للتطبيق التجاري إن أمكن تصنيعه أو استخدامه في أي مجال تجاري، بما في ذلك الزراعة، ونص على الأحكام والإجراءات والشروط الخاصة وذات الصلة.

الإطار العام للممارسات الدولية

الولايات المتحدة الأمريكية

يتضمن القانون الأمريكي أحكام تنظم براءات الاختراع ونماذج المنفعة في قانوناً واحد وتتميز التجربة الأمريكية أنها أحد أعلى خمس دول استقبالاً لطلبات براءات الاختراع للطلبات الدولية بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات؛ إضافة إلى أنه يعتمد في تحديد الخطوة الابتكارية على مدى بداهة الفكرة لشخص لديه مهارة عادية في التقنية التي تتعلق بالاختراع، وذلك يحقق زيادة في عدد الطلبات المقبولة. وتحمى براءات الاختراع لمدة عشرين عاماً، ويشرف على تطبيق القانون مكتب البراءات والعلامات التجارية، ونظم القانون آلية التظلم من قرارات المكتب لتكون أمام مجلس المحاكم والاستئنافات لبراءات الاختراع، وأما الطعن على منح البراءة فيكون أمام مجلس طعون البراءات والتداخلات بين البراءات.

البرازيـــل

يشمل القانون البرازيلي أحكاما تنظم براءات الاختراع ونماذج المنفعة في قانون واحد، ويحتوي القانون إجراءات التسجيل والفحص الشكلي والموضوعي وآلية المنح والاعتراض عليه، ويتعامل القانون مع طلبات الدفاع الوطني بسرية لمدّة 60 يوماً بعد إخطار السلطة المختصة بالدفاع ثم في حال عدم التجاوب يعامل الطلب معاملة عادية، وتمنع المواطنين البرازيليين من إيداع طلبات خارجية تتعلق بالدفاع الوطني دون أخذ الأذن. ولها أن تطلب تنازل مقدم الطلب للجهة المختصة بالدفاع مقابل تعويض محدد، وقد تميزت التجربة البرازيلية في السنوات الماضية بوجود تحسينات فعالة في حوكمة إجراءات طلبات براءات الاختراع ونماذج المنفعة.

أبرز نتائج دراسة التجارب الدولية

- تقليل وتسهيل إجراءات تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة باعتبار أن متطلبات إتمام شروط الحماية اللازمة سهله وميسرة لبراءات الاختراع وميسّره ومسرعة أكثر لنماذج المنفعة.
- مدة الحماية اللازمة لنموذج المنفعة في جميع أنظمة الدول المذكورة هي 10 سنوات، عدا أستراليا 8 سنوات.
- انخفاض رسوم تسجيل نماذج المنفعة، مقارنة برسوم تسجيل الاختراعات.
- وجـــود مزايـــا في المقـــابل المـــالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- يستلزم على أي فرد أو جهة ترغب في استغلال براءة فرد أو جهة أخرى أن تبرم عقدًا مع صاحب البراءة أو النموذج.
- متطلبات الفحص الموضوعي لنماذج المنفعة أقل من متطلبات الفحص الموضوعي لبراءات الاختراع.
- توحيد أحكام الأولوية لنماذج المنفعة لتكون مدتها 12 شهراً وفقاً لاتفاقية باريس لحماية حقوق الملكية الصناعية.
- وجود مسارات سريعة للحصول على براءات الاختراع ونماذج المنفعة.
- جميع أنظمة الدول محل الدراسة تمكن صاحب الحق من استغلال نموذج المنفعة تجارياً وصناعياً.
- تنظم الدول محل الدراسة الطلبات المتعلقة بالأمن الوطني والدفاع وتحافظ على سريتها لمدّة محددة لحين البت فيها من قبل الجهات المختصة بالدفاع والأمن الوطني.
- تسعى الدول محل الدراسة إلى دعم الابتكار وزيادة عدد طلبات براءات الاختراع بوضع شروط مرنة لقياس الخطوة الابتكارية. بحيث لا تكون أشد من عدم بداهتها لشخص المهنة العادي.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

7

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية المتوقعة

الآثـار الاقتصـادية والاجتماعية والصحية المتوقعة

1

لا يوجد نظام متفق عليه عالمياً لحماية نمـــاذج المنفعة. ولا توجد استنتاجات جـــازمة في أن هذه الحمـــاية تُنَمّي الابتكـــار وتُحَفّـــزه بشكل عام. إلا أن نتـــائج الدراسات التي قامت بها الهيئة تـــؤكد بأن نمـــــــاذج المنفعة تحفز الابتكـــــــارات الصغيرة أو الثانوية أو قصيـــرة العمر. وتقوم نماذج المنفعة على إجراءات مبسطة مقـــارنة ببراءة الاختراع وتكاليف مالية أقل مما يؤدي إلى قيـــام الفئات المستهدفة إلى إجراءات التعديلات التطويـرية للتقنيـات القائمة، أو تطوير براءة سابقة لمؤسسات متـــوسطة أو كبيرة، أو حمـــاية تلك الابتكـــارات.

2

إن تبسيط الإجراءات لنماذج المنفعة يُحَدِّدُ حجم أثر هذه الحماية، وهذا التبسيط (أي تبسيـــط أيٍ من إجـــراءات تسجيل براءة الاختراع) يختـلف من دولة لأخـرى، وبالتالي تختلف آثـــارها. والتبسيط الذي يعطي أثراً ملموســـاً لخدمة المبتكرين والابتكار هو سرعة صدور وثيقة الحماية، وهذا لأن عمر التطويرات التقنيـة وعمر المنتجات تميل للقصـــر الآن.

3

تشير بعض الدراسات أن الابتكارات التي ترقى للحصول على براءة اختراع تساهم في نمو اقتصاد الدول المتقدمة وليس الدول النامية، بينما تساهم "نماذج المنفعة" في نمو الدول النامية. كما أكدت دِراسةٌ لنماذجِ المنفعة في فنلندا على الأثر الايجابي والرضى من قبل جهة العرض أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمبتكرين الأفراد. وفي دراسات للدول في فترة تحولها الاقتصادي نحو اكتساب التقنية ونقلها وتوطينها، وجد أن لحماية "نماذج المنفعة " آثارً اقتصادية إيجابية كبيرة، كما حدث في اليابان.

الآثـار الاقتصـادية والاجتماعية والصحية المتوقعة

الخلاصة

يستنتج من ذلك أن آلية حماية الملكية الفكرية عن طريق "نماذج المنفعة" مهمة للمملكة العربية السعودية في مرحلة التحول التي تخوضها حالياً لتوطين الابتكار والتقنيات المتقدمة، وهذا يحتاج لحملة توعية بهذه الآلية وتحفيز استخدامها في جهتي العرض والطلب في المملكة.

8

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الاتفاقات الدولية

اتفاقية الانضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية

تضمنت اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية أحكاما تقضي بتمتع رعايا كل دولة من دول الاتحاد (اتحاد باريس) في جميع دول الاتحاد الأخرى، بالنسبة لحماية الملكية الصناعية، بالمزايا التي تمنحها حالياً أو قد تمنحها مستقبلا قوانين تلك الدول للمواطنين، كما قضت بشمول براءات الاختراع و نماذج المنفعة على حماية الملكية الصناعية، ونموذج المنفعة مشابه لبراءة الاختراع في تعريفه العام إلا أنه يمكن أن يطلق عليه البعض البراءة الصغيرة أو براءة الابتكار، حيث لا يشترط استيفاء الخطوة الابتكارية في نماذج المنفعة للحصول عليها، إذ أن الحماية بموجب نماذج المنفعة للابتكارات التي لا تكون مؤهله للحماية بموجب البراءة، وقد نصت الاتفاقية على نماذج المنفعة، في المبادئ الدولية للمعاملة الوطنية بمنح حق الأولوية لفائدة نماذج المنفعة دون الإشارة إلى تعريف ونطاق نماذج المنفعة.

المادة الأولى فقرة (ثانياً)

تشمل حماية الملكية الصناعية براءات الاختراع، نماذج المنفعة، التصاميم الصناعية، العلامات التجارية، علامات الخدمة، الأسماء التجارية، مؤشرات المصدر أو تسميات المنشأ، وقمع المنافسة غير العادلة.

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجـــــارة من حقـــوق الملكية الفكرية.

قضت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (تربس) على أحكام تتعلق بحقوق الملكية الفكرية تحدد فيه الحد الأدنى للمعايير الفنية لكل مجال من مجالات الملكية الفكرية أهمها براءات الاختراع وحمايتها، لكنها لم تتطرق صراحة إلى ذكر نموذج المنفعة، وبالتالي تركت لعضو منظمة التجارة العالمية صياغة الطبقة الثانية من أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية. في حين لا يوجد مرجع محدد لنموذج المنفعة بموجب اتفاقية (تربس)، وعليه يمكن الإشارة إلى المادة الثانية الفقرة (1) من اتفاقية (تربس)، والأحكام ذات الصلة من أحكام الاتفاقية بأنها تمتد إلى جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

المادة الثانية فقرة (أ)

لا يخل أي حكم من الأحكام المنصوص عليها في الأجزاء من الأول وحتى الرابع من هذه الاتفاقية من أي من الالتزامات الحالية التي قد تترتب على البلدان الأعضاء بعضها اتجاه بعض بموجب معاهدة باريس، بيرن، ومعـــاهدة رومـــــا، ومعـــاهد واشنطن بشأن الملكية الفكرية المتعلقة بالدوائر المتكاملة.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الاتفاقات الدولية

معاهدة التعاون بشأن البراءات

تهدف معاهدة التعاون بشأن البراءات لتسهيل إجراءات الحصول على براءات الاختراع وجعلها أقل تكلفة مالية وإدارية في حال الرغبة في الحماية في أكثر من بلد من خلال التقديم بطلب دولي لعدة بلدان مرة واحدة ، وتهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وقد تضمنت أحكاما لحماية نماذج المنفعة، وذلك بموجب أحكام المادة الثانية والتي وضحت ما يشمله تعبير الطلب وتفسير معنى البراءة.

المادة الأولى فقرة (ثانياً)

يقصد بتعبير "الطلب" طلب حماية اختراع، وتفسر كل إشارة إلى أي " طلب " على أنها إشارة إلى طلبات براءات الاختراع وشهادات المخترعين وشهادات المنفعة ونماذج المنفعة والبراءات أو الشهادات الإضافية وشهادات المخترعين الإضافية وشهادات المنفعة الإضافية؛ تفسر كل إشارة إلى أي " براءة" على أنها إشارة إلى براءات الاختراع، وشهادات المخترعين، وشهادة المنفعة، ونماذج المنفعة والبراءات أو الشهادات الإضافية وشهادات المخترعين وشهادات المنفعة الإضافية.

معاهدة قانون البراءات .

تهدف معاهدة قانون البراءات إلى تنسيق الإجراءات الشكلية المتعلقة بطلبات البراءات الوطنية والإقليمية، وحددت المعاهدة شروط الحصول على تاريخ الإيداع للحدّ قدر الإمكان من الحالات التي يفقد فيها المودعون تاريخ الإيداع وهو الأهم في مجموعة الإجراءات المتعلقة بطلبات البراءات. وقد تضمنت المادة الثالثة على أحكاماً خاصة توضح الطلبات والبراءات التي تطبق عليها هذه المعاهدة.

المادة الثالثة فقرة (أ)

تطبق أحكام هذه المعاهدة ولائحتها التنفيذية على الطلبات الوطنية والاقليمية لبراءات الاختـــــراع والبراءات الاضـــــــافية التي تودع لدى مكتب الطرف المتعاقد أو بالنسبة اليه وتشمل أنواع الطلبات التي يسمح بإيداعها كطلبات دولية بناءً على معاهدة التعاون بشأن البـــــــراءات.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الاتفاقات الدولية

اتفاق استراسبرغ الخاص بالتصنيف الدولي للبراءات 1442/1/1هـ

يتعلق اتفاق ستراسبورغ بالتصنيف الدولي للبراءات والذي على أساسه تقوم البلدان التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية بتشكيل اتحاد خاص يمكن من خلاله وضع تصنيف مشترك لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة –دون وجود أي التزام على الدول الأعضاء من خلال الاتفاق- وذلك وفق ما نصت عليه أحكام المادة الأولى من الاتفاق.

المادة الأولى

تشكل البلدان التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية اتحادًا خاصًا وتعتمد تصنيفًا مشتركًا لبراءات الاختراع وشهادات المخترعين ونماذج المنفعة وشهادات المنفعة، والمعروفة باسم "التصنيف الدولي للبراءات"

تحت الدراسة

بروتوكل ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع معاهدة دولية جديدة تدرس الهيئة الانضمام لها وتستند إلى اتفاقية التنوع البيولوجي وتدعم تنفيذها، وتهدف إلى التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. ويعتبر بروتوكول ناغويا اتفاقا تاريخيا في الحوكمة الدولية للتنوع البيولوجي ومهماً لطائفة من القطاعات التجارية وغير التجارية القائمة باستخدام الموارد الجينية وتبادلها.

اتفاقية التنوع البيولوجي

اتفاقية التنوع البيولوجي CBD هي أحد اتفاقيات براءات الاختراع التي تدرس الهيئة الانضمام لها في المستقبل وتشمل أهداف الاتفاقية: الحفاظ على التنوع الحيوي؛ الاستخدام المستدام لمكوناته؛ والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية. وبعبارة أخرى الهدف منه هو وضع استراتيجيات للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي. غالبا ما ينظر إليها على أنها وثيقة رئيسية بشأن التنمية المستدامة.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

٩

هيكلة مشروع النظام

هيكلة مشروع النظام

01 أحكـــــام عـــــامة.

02 شـــــروط المنـــــح.

03 الفحـــــص والحمـــــاية.

04 مـــــدة الحمـــــاية.

05 أحكـــــام الإنفـــــاذ.

06 الطلبـــــات الدوليـــــة.

07 أحكـــــام التـــراخيـــص.

08 أحكـــــام ختـــــامية.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

شكرًا

للاطلاع على المشروع

امسح هنا: